المهام البسيطة ـ اي العمل غير الفني ـ وبالتالي فانها لا تكون تعويضا عن النقص الحالي في الطاقة البشرية الموجودة في اسرائيل ... (٥٢) ».

ان ما تقدم يوضح طبيعة الخطط الاقتصادية الاسرائيلية القائمة على التوسع في عملية الاستثمار الى اقصى مدى ، مستغلة وفرة رؤوس الاموال واليد العاملة والفنية ، ومن ناحية اخرى توضح طبيعة مأزق اسرائيل على صعيد اليد العاملة غير الفنية ، واستحالة حله من خلال المهاجرين الجدد ، او الطاقة العاملة الفنية العاطلة حاليا ، الامر الذي يؤكد الدور المرسوم للعمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي ، والذي سيزيد من اعتماده عليهم ، ليس لحل المأزق الحالي فحسب ، بل لكي يكون قادرا على تنفيذ مخططاته للمستقبل . وفي رأسها الاندماج في السوق الاوروبية المشتركة ، حسب ما نصت الاتفاقية الموقعة بالاحرف الاولى بين اسرائيل والسوق في ٢٣ ـ ١ ـ ١٩٧٥ . (٥٣) واكثر من ذلك محاولة اسرائيل لعب دور القاعدة الاقتصادية لدول السوق الاوروبية المشتركة في المنطقة، وكان عضو رئاسة السوق المشتركة قد قال في اعقاب تلك الاتفاقية « ان الهدف الرئيسي من هذا الاتفاق ليس فقط تخفيض الضرائب بل اجراء تعاون اقتصادي بين اسرائيل والسوق .. وان الاتفاق سيؤدي الى اقامة شركات ومشاريع مشتركة ... وان في اوروبا نقصا في الايدي العاملة وفي المساحات المخصصة للصناعة ونأمل ان نجد هذا في اسرائيل .. (٥٤) » وفي ضوء هذا الحديث يكتسب كلام صحيفة معاريف في تلك الفترة اهمية كبرى عندما اشارت الى ان « المفاوضات مع السوق ملزمة حتى الان بالتأثير على اتجاهات التخطيط والانماء والاستثمارات واعداد طاقة بشرية في الاقتصاد الاسرائيلي .. (٥٥) »

ولو تذكرنا ان اسرائيل تعاني من نقص كبير وخطير في الطاقة البشرية ، وكذلك الامر بالنسبة للرساميل الموظفة بها ، لادركنا على الفور ، الدور المخصص للعمل العربي في ذهن المخطط الاقتصادي الاسرائيلي ..

تجزيء الطهارة ، وتقسيم العمل طبقيا وقوميا

وبفعل هذا الوضع ، والذي هو كما اتضح معنا نتيجة لسياسة مرسومة ، عملت اسرائيل على ترتيب اوضاعها العمالية على اساس تقسيم العمل والتخصص بين عمل فني بقي حكرا على اليد العاملة اليهودية وعمل غير فني يقع عبئه بشكل اساسي على اليد العاملة العربية ، وفي هذا الصدد لا بد من الاشارة الى سياسة اسرائيل باستيعاب اليهود الشرقيين ودمجهم اكثر فاكثر في الحياة الاقتصادية الاسرائيلية وضمهم الى الشريحة العليا من الطبقة العمالية في اسرائيل .

وفي الوقت نفسه الاستمرار في مصادرة اراضي عرب المناطق المحتلة ١٩٤٨ لتحطيم الهياكل والبنى الاقتصادية لهم وتحويلهم الى أيد عاملة رخيصة في الاقتصاد الاسرائيلي ولكي يسد النقص في الطاقة العاملة غير الفنية .

ان طبيعة تركيب اليد العاملة من عبرية وعربية في الاقتصاد الاسرائيلي تتضح من خلال الجداول التالية :